3/2/2 نتائج دراسة التقارير المالية لعينة المصارف العاملة في السودان

لاختبار مستوى تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي للفترة من 1998 – 2001 تم دراسة التقارير المالية الختامية لمصارف العينة المختارة التي تبلغ 5 مصارف تمثل مجتمع الدراسة الذي يبلغ (26) مصرفاًعاملاً في السودان وهي :

- مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية
- البنك العقاري السوداني
- بنك الشمال الإسلامي
- بنك التضامن الإسلامي
- بنك المشرق

ومعيار العرض والإفصاح العام الإسلامي يشتمل علي 118 فقرة مقسمة إلى 3 أقسام هي :

1- الأحكام العامة المتعلقة بالقوائم المالية
2- الإفصاح العام في القوائم المالية
3- العرض والإفصاح للقوائم المالية :

- قائمة المركز المالي
- قائمة الدخل
- قائمة التدفقات النقدية
- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة
- قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة
- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات
- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض

وحتى يتم اختبار مستوى تطبيق عينة المصارف العاملة بالسودان للمعيار اسقط الباحث بعض المتطلبات لعدم انطباقها علي المصارف العاملة بالسودان لتصبح فقرات المعيار المراد اختبار تطبيقها 89فقرة بدلاً من 118 فقرة .

والفقرات التي تم إسقاطها من اختبار التطبيق هي :

فقرات الأحكام العامة والتي لا تنطبق علي المصارف العاملة بالسودان :

أ- الفقرات المتعلقة بالقوائم المالية :

1- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات ، لأن قانون الزكاة بالسودان يمنع جباية أو صرف الزكاة إلا عن طريق ديوان الزكاة .

2- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض لا تنطبق هذه القائمة لعدم تخصيص المصارف العاملة بالسودان موارد للقروض عادة .

3- قوائم أو تقارير إضافية وذلك لاكتفاء المصارف العاملة بالسودان عادة علي القوائم المالية الأساسية الأربعة الأولى فقط .

ب- فقرات الإفصاح العام في القوائم المالية التي تم إسقاطها هي :-

1- أسماء الشركات التي توحد قوائمها المالية في القوائم المالية للمصرف ، وهذه الفقرة لا تنطبق علي المصارف العاملة بالسودان تنفيذاً لتوجيهات بنك السودان القاضية بعدم دمج القوائم المالية للشركات التابعة مع قوائم المصرف المالية .

2- مسئولية المصرف عن الزكاة ، لا تنطبق هذه الفقرة لمنع قانون الزكاة جباية أو صرف الزكاة إلا عن طريق ديوان الزكاة .

3- السياسات المحاسبية الخاصة بتوحيد القوائم المالية للشركات التابعة : ولا تنطبق علي المصارف العاملة بالسودان لمنع بنك السودان المشار إليه .

4- الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف خارج البلاد : ولا تنطبق علي المصارف العاملة بالسودان لأن مخاطر موجودات المصارف تتركز في القطاعات الاقتصادية أو لأحد العملاء أو داخل السودان في إحدى المناطق الجغرافية .

5- الإفصاح عن تركيز مصادر حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها من خارج البلاد وهذه الفقرة لا تنطبق علي المصارف السودانية إذ أن مصادر حسابات الاستثمار المطلقة جميعها من داخل البلاد .

جـ- الفقرات المتعلقة بالعرض والإفصاح في قائمة المركز المالي المحذوفة

والتي لا تنطبق علي المصارف العاملة بالسودان :

1- الإفصاح عن الاستثمارات في العقارات وهل هي مشتركة أم خاصة فقط بالمصارف ، وهذه الفقرة لا تنطبق حالياً علي المصارف السودانية لسماح البنك المركزي فقط مؤخراً للمصارف السودانية بالاستثمارات في العقارات من عام 2002 .

2- الموجودات المقتناة بغرض التأجير : وهذه الفقرة لا تنطبق علي المصارف السودانية إذ لا تستخدم الموجودات المقتناة بغرض التأجير .

3- الإفصاح عن حقوق الأقلية في القوائم المالية الموحدة وإظهارها في بند مستقل في قائمة المركز المالي بين مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار .

المطلقة وما في حكمها :

وهذه الفقرة لا تنطبق وذلك لتوجيهات بنك السودان بعدم عمل ميزانيات موحدة من ميزانيات المصارف وشركاتها التابعة .

د - الفقرات المتعلقة بالعرض والإفصاح في قائمة الدخل والتي لا تنطبق علي المصارف العاملة بالسودان :

1- فقرة الإفصاح عن وعاء الزكاة للمصرف إذا التزم بإخراجها نيابة عن جميع أصحاب حقوق الملكية : ولا تنطبق هذه الفقرة لمنع قانون الزكاة بالسودان المشار إليه .

1/2/2/3 الدراسة التحليلية لاختبار مستوى تطبيق مصارف العينة لمعيار العرض والإفصاح العام الإسلامي

تم إجراء دراسة تحليلية لتحديد مستوى تطبيق مصارف العينة الخمسة لمعيار العرض والإفصاح العام الإسلامي .

وشملت الدراسة اختبار مستوى تطبيق مصارف العينة للآتي :

1- لكل فقرات معيار العرض والإفصاح العام الإسلامي .
2- للأحكام العامة الخاصة بالقوائم المالية .
3- للأحكام الخاصة بالإفصاح العام في القوائم المالية .
4- للأحكام الخاصة بمتطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي .
5- للأحكام الخاصة بمتطلبات العرض والإفصاح في قائمة الدخل .
6- للأحكام الخاصة بمتطلبات العرض والإفصاح لقائمة التدفقات النقدية .
7- للأحكام الخاصة بمتطلبات العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية .

1/ اختبار مستوى تطبيق مصارف العينة لكل فقرات معيار العرض والإفصاح العام الإسلامي :

تم إجراء دراسة لمعرفة مدى تطبيق مصارف العينة لكل فقرات المعيار التي تنطبق علي المصارف السودانية والتي تبلغ 89 فقرة ، كما يتضح من الجداول الملحقة رقم (2أ) ، (2ب) ، (2ج) والتي تم تلخيص نتائجها في الجداول علي النحو التالي :-

جدول رقم (1)

اختبار مستوى التطبيق لعينة المصارف العاملة في السودان

لكل فقرات معيار العرض والإفصاح العام التي تنطبق عليها

المصرف	نسبة تطبيق المصرف لفقرات المعيار*			
	1998	1999	2000	2001
مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية	%37	%35	%54	%56
البنك العقاري السوداني	%23	%35	%37	%38
بنك الشمال الإسلامي	%73	%66	%72	%57
بنك التضامن الإسلامي	%75	%75	%75	%75
بنك المشرق	%44	%57	%57	%58

المصدر : الدراسة الميدانية ، 2003

* فقرات المعيار المطبقة بواسطة المصرف %

عدد فقرات المعيار (89)

يتضح من الجدول رقم (1) الخاص باختبار مستوى تطبيق مصارف العينة لكل فقرات معيار العرض والإفصاح العام الإسلامي ما يلي :

أ- درجة تطبيق مصارف العينة لم تصل إلى درجة التطبيق الكامل والشامل لكل فقرات المعيار ، إذ بلغ متوسط تطبيق فقرات المعيار لهذه المصارف لسنوات الدراسة 1998 – 2001 ما بين 50% إلى 59% فقط .

ب- وفقاً للجدول أعلاه يعتبر بنك التضامن الإسلامي الأول من حيث التطبيق إذ بلغت نسبة تطبيقه لكل فقرات المعيار 75% لسنوات الدراسة.

جـ- البنك العقاري السوداني أدنى مصارف العينة من حيث تطبيق فقرات المعيار إذ بلغ متوسط نسبة تطبيقه لسنوات الدراسة نحو 33% .

د- تأرجح بنك الشمال الإسلامي من حيث تطبيقه لفقرات المعيار حيث بلغت درجة التزامه بالتطبيق في العام الأول 73% ثم تدنت النسبة إلى 66% في عام 1999م ، وارتفعت نسبة تطبيقه في عام 2000 إلى 72% ثم تدنت في آخر سنوات الدراسة إلى 57% عام 2001 .

هـ- هناك تصاعد مضطرد في نسب تطبيق بنكي النيلين للتنمية الصناعية والمشرق من سنوات تطبيق المعيار الأولى .

2/ اختبار مستوى تطبيق مصارف العينة للأحكام العامة للقوائم المالية للمصارف الإسلامية :

تم إجراء دراسة اختبارية لمعرفة مدى تطبيق مصارف العينة لفقرات الأحكام العامة للقوائم المالية للمصارف والتي تبلغ 10 فقرات ، وكانت نتائج الدراسة كما يظهرها الجدول رقم (2) :

جدول رقم (2)

اختبار مستوى تطبيق مصارف العينة للأحكام العامة

للقوائم المالية للمصارف الإسلامية

المصرف	نسبة تطبيق المصرف للأحكام العامة للقوائم المالية*			
	1998	1999	2000	2001
مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية	%60	%60	%70	%80
البنك العقاري السوداني	%50	%60	%70	%70
بنك الشمال الإسلامي	%90	%80	%90	%70
بنك التضامن الإسلامي	%90	%90	%90	%90
بنك المشرق	%60	%80	%80	%80

المصدر : الدراسة الميدانية ، 2003

* فقرات الأحكام العامة المطبقة بواسطة المصرف %

عدد فقرات الأحكام العامة (10)

يتضح من الجدول رقم (2) والخاص باختبار مستوى تطبيق عينة المصارف السودانية للأحكام العامة للقوائم المالية مع القراءة التفصيلية للجداول الملحقة رقم (2أ) ، (2ب) ، (2ج) الآتية :-

أ- تتراوح نسبة التزام مصارف العينة بالأحكام العامة للقوائم المالية بين 50% إلى 90% والتي تتعلق بتحديد القوائم المالية بـ (5) قوائم أساسية بالإضافة إلى متطلبات إعداد هذه القوائم والتي تشمل الإيضاحات حول القوائم المالية ، و إعداد هذه القوائم مقارنة بالفترة المالية السابقة ، وتحديد شكل القوائم المالية وتبويبها .

ب- لم تلتزم كل مصارف العينة بإعداد قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة في سنوات الدراسة المحددة .

جـ- التزمت كل مصارف العينة بإعداد قائمتي المركز المالي والدخل في سنوات الدراسة 1998 – 2001م .

د- التزمت مصارف العينة كلها بفقرتين من الأحكام العامة والتي تتعلق بتقريب المبالغ المعروضة إلى اقرب وحدة نقدية وكذلك الترقيم المتسلسل لصفحات القوائم المالية .

هـ- لم يلتزم بنكي النيلين للتنمية الصناعية ، والبنك العقاري السوداني طيلة الفترة الزمنية للدراسة بإعداد قائمة التدفقات النقدية ، بينما التزمت بقية مصارف العينة الثلاث التزاماً جزئياً بإعداد هذه القائمة .

و- لم يلتزم البنك العقاري خلال فترة الدراسة بإعداد قائمة للتغيرات في حقوق الملكية ، مع التزام كامل لبنك التضامن الإسلامي ، والتزام جزئي لبنكي الشمال الإسلامي والمشرق .

ز- لم يلتزم البنك العقاري وحده في سنتي الدراسة الأولى 1998 – 1999 بإظهار الإيضاحات حول القوائم المالية مع التزامه في بقية السنوات مع بقية مصارف العينة لهذه الفقرة .

3/ اختبار مستوى تطبيق مصارف العينة لمتطلبات الإفصاح العام في القوائم المالية طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام الإسلامي :

نتائج دراسة هذا الاختبار يظهرها الجدول رقم (3) أدناه والذي يحدد نسب تطبيق فقرات الإفصاح العام في القوائم المالية والتي تبلغ 27 فقرة .

جدول رقم (3)

اختبار مستوى تطبيق عينة المصارف العاملة في السودان للإفصاح العام

في القوائم المالية طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام

المصرف	نسبة تطبيق الإفصاح العام في القوائم المالية*			
	1998	1999	2000	2001
مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية	%11	%11	%26	%26
البنك العقاري السوداني	%7	%11	%15	%15
بنك الشمال الإسلامي	%44	%37	%41	%33
بنك التضامن الإسلامي	%52	%52	%52	%52
بنك المشرق	%26	%26	%26	%26

المصدر : الدراسة الميدانية ، 2003

* فقرات العرض والإفصاح للقوائم المالية المطبقة بواسطة المصرف %

عدد فقرات متطلبات الإفصاح العام (27 فقرة)

يتضح من الجدول أعلاه ومع البيانات الواردة بالجداول الملحقة رقم (2أ) ، (2ب) ، (2ج) الآتية :

أ- التزام مصارف العينة لمتطلبات الإفصاح العام للقوائم المالية ضعيف جداً إذ يبلغ متوسط نسب الالتزام لأعوام الدراسة 1998 – 2001 النسب التالية : 28% ، 27% ، 32% ، 30% علي التوالي رغم الأهمية القصوى لمتطلبات الإفصاح العام في القوائم المالية .

ب- بلغت نسبة التزام بنك التضامن الإسلامي – وهو الذي حقق أعلى نسبة التزام لمتطلبات الإفصاح العام للقوائم المالية – 52% في كل سنوات الدراسة .

جـ- يلاحظ تقدم طفيف لمستوى التزام بنكي مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية ، والعقاري خلال الأعوام 1998 – 2001 بالنسبة لمتطلبات الإفصاح العام للقوائم المالية .

د- هناك تأرجح في درجات التزام بنك الشمال الإسلامي من عام لآخر لمتطلبات الإفصاح العام في القوائم المالية كما يظهر ذلك في نسب التزامه التالية : 44% ، 37% ، 41% ، 33% وذلك لفترة الدراسة 1998 – 2001 علي التوالي .

هـ- بنك المشرق التزامه ثابت لمتطلبات الإفصاح المطلوبة من عام لآخر في فترات الدراسة إذ تبلغ النسبة 26% .

و -التزمت كل مصارف العينة بفقرتين فقط التزاماً كاملاً من المتطلبات وهي :

- فقرة الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف .
- فقرة الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي .

ز- يلاحظ إن 12 فقرة من متطلبات الإفصاح العام لم تلتزم بها كل مصارف العينة وهي :

1- سياسات التنضيض الحكمي .
2- القيود الإشرافية الاستثنائية .
3- الكسب أو الصرف المخالف للشريعة .
4- تركيز مخاطر موجودات المصرف في أحد العملاء .
5-توزيع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى وفقاً لمدد استحقاقها .
6- الأرصدة التعويضية لدى الغير .
7- الارتباطات المالية المبرمة الملزمة غير المنفذة .
8- الأحداث العامة اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي .
9-موجودات المصرف المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضماناً لالتزامات المصرف .
10- التغير في سياسة محاسبية أو تقدير محاسبي غير معتاد .
11- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة .
12- العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة .

4/ اختبار مستوى تطبيق عينة المصارف العاملة بالسودان لمتطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي :

يظهر الجدول رقم (4) أدناه نسب تطبيق مصارف العينة لمتطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي والتي تبلغ 27 فقرة .

جدول رقم (4)

اختبار مستوى تطبيق عينة المصارف العاملة في السودان

لمتطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي

المصرف	نسبة تطبيق متطلبات العرض والإفصاح العام في قائمة المركز المالي*			
	1998	1999	2000	2001
مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية	%70	%63	%85	%89
البنك العقاري السوداني	%33	%56	%56	%59
بنك الشمال الإسلامي	%93	%93	%93	%89
بنك التضامن الإسلامي	%89	%89	%89	%89
بنك المشرق	%63	%70	%70	%74

المصدر : الدراسة الميدانية ، 2003

* فقرات العرض والإفصاح لقائمة المركز المالي المطبقة بالمصرف %

عدد فقرات العرض والإفصاح لقائمة المركز المالي طبقاً للمعيار (27)فقرة

يتضح من الجدول رقم (4) ومع قراءة البيانات الواردة بالجداول الملحقة رقم (2أ) ، (2ب) ، (2ج) ما يلي :-

1- هناك تصاعد في درجات التزام مصارف العينة لمتطلبات العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي حسب المتوسطات التالية لنسب الالتزام لأعوام الدراسة 1998 – 2001 (69% ، 74% ، 78% ، 80%) علي التوالي .

2- حقق بنك الشمال اعلي نسبة التزام بالنسبة لمصارف العينة لفترات الدراسة ، إذ بلغت نسبة التزامه بمتطلبات العرض والإفصاح بين 93% - 89% يليه بنك التضامن الإسلامي .

3- التزمت مصارف العينة بـ 8 فقرات فقط من متطلبات العرض والإفصاح العام لقائمة المركز المالي وهي :-

أ- الإفصاح عن تاريخ قائمة المركز المالي .

ب- عدم تخفيض بند من بنود الموجودات بقيمة بند من بنود المطلوبات .

جـ- عدم دمج البنود الهامة للموجودات أو المطلوبات أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو حقوق أصحاب الملكية بدون الإفصاح عنها .

د- الإفصاح في صلب القوائم المالية والإيضاحات عن مطلوبات الحسابات الجارية والادخارية والحسابات الأخرى .

هـ- الإفصاح عن الحسابات الجارية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى .

و- الزكاة والضرائب المستحقة علي المصرف .

ز- الذمم الأخرى الدائنة .

ر- الإفصاح عن رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع وعدد حصص اسهم حقوق الملكية .

4- لم تلتزم مصارف العينة بالفقرة التي تشير إلى الإفصاح عن تفاصيل حركة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك حركة أرصدة الديون المعدومة طيلة فترة الدراسة .

5/ اختبار مستوى تطبيق عينة المصارف العاملة بالسودان لمتطلبات العرض والإفصاح في قائمة الدخل :

يظهر الجدول رقم (5) أدناه نسب تطبيق مصارف العينة لمتطلبات العرض والإفصاح في قائمة الدخل والتي تبلغ 15 فقرة .

جدول رقم (5)

اختبار مستوى تطبيق عينة المصارف العاملة في السودان

لمتطلبات العرض والإفصاح في قائمة الدخل

المصرف	نسبة تطبيق المصرف للأحكام العامة للقوائم المالية*			
	1998	1999	2000	2001
مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية	%33	%33	%73	%73
البنك العقاري السوداني	%27	%47	%47	%47
بنك الشمال الإسلامي	%73	%73	%73	%73
بنك التضامن الإسلامي	%80	%80	%80	%80
بنك المشرق	%60	%60	%60	%60

المصدر : الدراسة الميدانية ، 2003

* فقرات أحكام العرض والإفصاح في قائمة الدخل المطبقة بواسطة المصرف %

عدد فقرات العرض والإفصاح لقائمة الدخل طبقاً للمعيار (15) فقرة

يتضح من الجدول رقم (5) والخاص باختبار مستوى تطبيق عينة المصارف السودانية لمتطلبات العرض والإفصاح في قائمة الدخل ومع قراءة الجداول الملحقة رقم (2أ) ، (2ب) ، (2ج) الآتي :-

أ- درجة التزام مصارف العينة بمتطلبات العرض والإفصاح في قائمة الدخل ضعيف وذلك من خلال متوسط درجات الالتزام لسنوات الدراسة الأربعة إذ بلغت 54% في العام الأول ، 59% ، 66% ، 66% لبقية الأعوام علي التوالي .

ب- يعتبر بنك التضامن الإسلامي اكثر مصارف العينة التزاماً بتطبيق متطلبات قائمة الدخل ، إذ بلغت نسبة التزامه 80% لكل سنوات الدراسة الأربعة ، ويليه بنك الشمال الإسلامي الذي بلغت نسبة التزامه بالتطبيق 73% لكل سنوات الدراسة .

جـ- يعتبر البنك العقاري السوداني ادني مصرف من ناحية الالتزام بتطبيق المتطلبات إذ لم يتجاوز متوسط نسبة التزامه الـ 42% بالنسبة لسنوات الدراسة 1998 – 2001 .

د- التزمت مصارف العينة الخمسة بتطبيق فقط 3 فقرات من فقرات متطلبات العرض والإفصاح لقائمة الدخل وهي :-

1- الإفصاح عن الفترة المالية لقائمة الدخل .

2- الإفصاح عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار بأنواعها .

3- الإفصاح عن الدخل أو الخسارة قبل الزكاة والضرائب (ومبالغهما) .

هـ- مصارف العينة لم تلتزم بتطبيق 3 فقرات من متطلبات العرض والإفصاح الخاص بقائمة الدخل وهي :0

1- الإفصاح عن مقدار المكاسب أو الخسائر التقديرية الناتج عن التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات .

2- الإفصاح عن نصيب المصرف من ربح الاستثمارات المقيدة كمضارب .

3-الإفصاح عن نصيب المصرف من الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلاً .

6/ اختبار مستوى تطبيق عينة المصارف العاملة بالسودان لمتطلبات العرض والإفصاح لقائمة التدفقات النقدية

الجدول رقم (6) أدناه يوضح نسب تطبيق مصارف العينة لمتطلبات العرض والإفصاح لقائمة التدفقات النقدية والتي تبلغ 5 فقرات .

جدول رقم (6)

اختبار مستوى تطبيق لعينة المصارف العاملة في السودان

لمتطلبات العرض والإفصاح لقائمة التدفقات النقدية

المصرف	نسبة تطبيق متطلبات العرض والإفصاح لقائمة التدفقات النقدية*			
	1998	1999	2000	2001
مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية	-	-	-	-
البنك العقاري السوداني	-	-	-	-
بنك الشمال الإسلامي	%60	-	%60	-
بنك التضامن الإسلامي	%60	%60	%60	%60
بنك المشرق	-	%60	%60	%60

المصدر : الدراسة الميدانية ، 2003

* فقرات العرض والإفصاح لقائمة التدفقات النقدية المطبقة بواسطة المصرف %

عدد فقرات العرض والإفصاح لقائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار (5)

يظهر الجدول رقم (6) نسب تطبيق مصارف العينة لمتطلبات العرض والإفصاح لقائمة التدفقات النقدية ومع قراءة الجداول الملحقة رقم (2أ) ، (2ب) ، (2ج) يتضح الآتي :-

أ- بنكي النيلين للتنمية الصناعية ، و العقاري السوداني لم يلتزما مطلقاً بمتطلبات العرض والإفصاح لقائمة التدفقات النقدية .

ب- بلغت نسبة التزام مصارف العينة الثلاث الأخرى نحو 60% لبعض سنوات الدراسة مع ملاحظة عدم التزام بنك الشمال الإسلامي بالتطبيق المطلوب عامي 1999م ، 2001 ، وكذلك عدم التزام بنك المشرق بنفس المتطلبات عام 1998م .

جـ- المصارف الثلاثة التي بلغت نسبة تطبيقاتها الـ 60% أغفلت الالتزام طيلة سنوات الدراسة الأربعة بفقرتين هي :

1- الإفصاح عن العمليات التبادلية التي لا تتطلب دفع أو قبض النقد .

2- الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي اتبعها المصرف في تحديد مكونات النقد وما في حكمه .

7/ اختبار مستوى تطبيق عينة المصارف العاملة بالسودان لمتطلبات العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في حقوق الملكية

يظهر الجدول رقم (7) نسب تطبيق مصارف العينة لمتطلبات العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في حقوق الملكية .

جدول رقم (7)

اختبار مستوى تطبيق عينة المصارف العاملة في السودان

لمتطلبات العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في حقوق الملكية

المصرف	نسبة تطبيق متطلبات العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في حقوق الملكية*			
	1998	1999	2000	2001
مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية	-	-	-	-
البنك العقاري السوداني	-	-	-	-
بنك الشمال الإسلامي	%100	%100	%100	-
بنك التضامن الإسلامي	%100	%100	%100	%100

بنك المشرق	-	%100	%100	%100

المصدر : الدراسة الميدانية ، 2003

* فقرات العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في حقوق الملكية المطبقة بواسطة المصرف %
عدد فقرات العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في حقوق الملكية وفقاً للمعيار (5)

يتضح من الجدول أعلاه و الجداول الملحقة رقم (2أ) ، (2ب) ، (2ج) والتي تختبر مستوى تطبيق عينة المصارف السودانية لمتطلبات العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في حقوق الملكية الآتي :-

أ- في فترة الدراسة 1998 – 2001 لم يلتزم بنكي مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية، و العقاري السوداني بمتطلبات العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في حقوق الملكية .

ب- من خلال الجدول رقم (7) يتضح أن بنك التضامن الإسلامي التزم بالتطبيق المطلوب طيلة فترة الدراسة يليه بنك الشمال الإسلامي الذي التزم فقط في سنوات التطبيق الثلاث الأولى ، بينما بنك المشرق التزم بالتطبيق في السنوات الثلاثة الأخيرة .

3/2/3 اختبار فرضيات الدراسة من خلال المسح الميداني

تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال المسح الميداني عن طريق الآتي :

1/3/2/3 تصميم استمارة الاستبيان :

تم تصميم استمارة الاستبيان بحيث تعطي إجابات مؤيدة أو مخالفة لعدد 23 سؤالاً وفق الأقسام التالية* :

القسم الأول :

ويشمل هذا القسم أسئلة عامة هي السؤال رقم (1) ، (2) ، (3) ، (4) كما في الاستبيان بالملاحق .

* أسئلة الاستبيان بملاحق البحث .

القسم الثاني :

ويشمل هذا القسم السؤال رقم (5) ، (6) ، (7) ، (8) ، (9) كما في الاستبيان ، وتمثل هذه الأسئلة اختبار لصحة الفرضية الأولى الإيجابية والتي تنص علي إثبات صحة وجود علاقة طردية بين معيار العرض والإفصاح وقدرة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الخاصة بتوظيف أمواله .

القسم الثالث :

ويشمل أسئلة الاستبيان التي تحمل الأرقام (10) ، (11) ، (12) ، (13) ، (14) ، (15) ، وهي أسئلة تمثل اختبار لصحة الفرضية الثانية الإيجابية والتي تنص علي أن تطبيق معيار العرض والإفصاح يؤدي إلى سهولة المقارنة بين المصارف المختلفة و إمكانية قياس أداء كل منها .

القسم الرابع :

ويشمل هذا القسم أسئلة الاستبيان رقم (16) ، (17) ، (18) ، (19) وتمثل هذه الأسئلة اختبار لصحة الفرضية الثالثة السلبية والتي تنص علي إن معيار العرض والإفصاح لا يتيح معلومات كافية وبينة لمستخدمي التقارير المالية .

القسم الخامس :

ويشمل الأسئلة رقم (20) ، (21) ، (22) ، (23) والتي تمثل أسئلة اختبار لصحة الفرضية الأخيرة الإيجابية والتي تنص علي أن تطبيق معيار العرض والإفصاح يزيد من كفاءة الأداء في المصارف .

2/3/2/3 توزيع استمارات الاستبيان علي مجتمع البحث :

تم توزيع 26 استمارة علي مجتمع البحث الكلي البالغ قدره 26مصرفاً عاملاً بالسودان .

وبالرغم من قلة عدد استمارات الاستبيان الموزعة إلا انه يمكن اعتمادها باعتبار إن فئات المبحوثين التي تمثل مدراء الإدارات المالية بهذه المصارف لهم دراية كافية بموضوع البحث.

والجدول رقم (1) يوضح العدد الكلي للعينة المبحوثة وتوزيعها ونتائج الاستجابة للاستبيانات الموزعة .

جدول رقم (1)

موقف الاستبيانات الموزعة والمسترجعة من المصارف العاملة بالسودان

نوع المصرف	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المسترجعة	نسبة الاستجابة
تجاري حكومي	2	2	%100
متخصص حكومي	4	4	%100
تجاري مشترك	17	15	%88
فروع لمصارف أجنبية	3	3	%100
المجمـوع	26	24	%92

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

ويستنتج الباحث من الجدول رقم (1) إن نسبة الاستجابة بالنسبة لاستمارات الاستبيان الموزعة بلغت 92% .

3/3/2/3 طريقة تحليل البيانات ومعالجتها :

تم تحليل البيانات ومعالجتها وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي اعتماداً علي المقاييس الإحصائية العامة لتحديد نتائج البحث علي ضوء الفروض المطروحة ، وذلك من خلال الخطوات التالية :

1/3/3/2/3 تفريغ أسئلة الاستبيان :

قام الباحث بتفريغ البيانات في جداول واستخراج الإجابات بالنسبة المئوية عن طريق المعالجة الإحصائية للدراسة باستخدام برنامج الحاسب الآلي Spss Ver (10) وعمل تحليل لأسئلة الاستبيان لاختبار صحة الفروض الأربعة ودعم التحليل بملاحظات الباحث التي تأتي من خلال تفسير النتائج المستخلصة واستخدام الرسوم البيانية والجداول التكرارية لبيان تكرارات الاستجابات في مجال الاستبيان .

وكانت نتائج التفريغ علي النحو التالي :-

تمثل الجداول أدناه بالأرقام من (2) إلى (23) نتائج تفريغ أسئلة الاستبيان من واقع الدراسة الميدانية مع بيان ملاحظات الباحث :

جدول رقم (2)

المعايير المحاسبية المطبقة بالمصارف العاملة في السودان قبل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية

بيان	المجموع	النسبة المئوية
الدولية	10	%42
البريطانية	6	%25
السودانية	5	%21
أخرى	3	%12
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (2) اختلاف نوعية المعايير التي كانت تقوم بتطبيقها المصارف العاملة في السودان قبل إلزامها بتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي في عام 1998م . واختيار المصرف للمعيار المناسب كان يتم وفق توجيهات الإدارة والمراجعين الخارجيين .

ومن خلال الجدول تشكل المصارف التي كانت تطبق المعايير الدولية نسبة 42% ، تليها المصارف التي كانت تطبق المعايير البريطانية بنسبة 25% ، ثم المصارف التي تطبق المعايير السودانية بنسبة 21% ، ثم المعايير الأخرى بنسبة 12% .

وباستفسار الباحث لبعض مراجعي المصارف التي كانت تطبق المعايير الأخرى عن مدلول هذه المعايير والتي تشير نسبتها إلى 12%أفادوا بأنها لا تشير لمعيار محدد و إنما تمثل عرفاً عاماً جرى بعرض البيانات المالية للتقارير المالية للمصارف بطريقة معينة دون اتباع معيار محدد.

ويرى الباحث إن الاختلاف والتباين في تطبيق المصارف العاملة في السودان للمعايير أدى إلى اختلاف طرق عرض التقارير المالية وتباين طرق إفصاحها وبالتالي صعوبة إجراء المقارنات بين المصارف العاملة في السودان من قبل مستخدمي هذه التقارير و صعوبة تقييم أداء هذه المصارف واتخاذ القرارات .

جدول رقم (3)

مدى حاجة المصارف الإسلامية لمعايير خاصة بها

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	20	%83
لا	4	%17
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يتضح من الجدول رقم (3) إن نسبة 83% من إجابات المبحوثين أيدت حاجة المصارف الإسلامية لمعايير محاسبية إسلامية خاصة بها في مقابل إجابات المبحوثين البالغة نسبتها 17% والتي رأت عدم حاجة المصارف الإسلامية لمعايير خاصة بها .

ويرى الباحث أهمية وجود معايير محاسبية خاصة بالمصارف الإسلامية وذلك لاختلاف وظائف المصارف الإسلامية في جوهر معاملاتها اختلافاً جذرياً عن معاملات المصارف التقليدية مما يتطلب وجود معايير محاسبية خاصة بها تنسجم وطبيعة نشاط المصارف الإسلامية .

جدول رقم (4)

مدى التزام المصارف العاملة بالسودان بمعيار العرض والإفصاح العام الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
درجة عالية جداً	7	%29
درجة عالية	16	%67
غير متأكد	1	%4

درجة ضعيفة جداً	0	0
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (4) والذي يوضح مدى التزام المصارف العاملة في السودان بتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي وذلك من خلال إجابات المبحوثين والتي كانت على التوالي :

67% يرون أن التزام مصرفهم يمثل درجة عالية

29% أفادوا بأن التزام مصرفهم يمثل درجة عالية جداً

4% يرون عدم تأكدهم من درجة التزام مصرفهم .

ويرى الباحث ومن خلال مدلولات هذه الإجابات إن درجة التزام المصارف العاملة في السودان عالية مما يؤكد على قابلية هذه المصارف نحو التطبيق الكامل للمعيار ، خاصة بعد وجود الإلزام القانوني من بنك السودان بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية ، كما يرى الباحث أهمية متابعة بنك السودان للمصارف لرفع مستويات تطبيق المعيار ..

جدول رقم (5)

الصعوبات التي تقابل معدي التقارير المالية وفقاً لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
عدم شمولية المعيار	2	%8
عدم وجود تفسيرات للمعيار	2	%8
عدم ملائمة النظام المحاسبي	1	%4
عدم التدريب	9	%38
عدم رغبة المراجعين الخارجيين	2	%8
اكثر من صعوبة	6	%25
أخرى	2	%8
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يوضح الجدول رقم (5)الصعوبات التي تقابل معدي التقارير المالية وفقاً لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي .

يمثل عدم التدريب على تطبيق المعيار نسبة 38% كأكبر تمثيل لصعوبات التطبيق وذلك بناءاً على إجابات المبحوثين ،كما بلغت إجابات المبحوثين التي تشير إلى اكثر من صعوبة بالإضافة إلى الصعوبات الأخرى بنسبة 33% (25% + 8%) وتتركز تفاصيل هذه الصعوبات كما وردت في تحليل الدراسة الميدانية في عدم ملائمة البيئة والثقافة المصرفية السودانية للمعايير المحاسبية الإسلامية بالإضافة لعدم إدراك ووعي معدي التقارير المالية لمفاهيم المعايير المحاسبية الإسلامية .كما تشير 20% من الإجابات لصعوبات تتعلق بعدم شمولية المعيار الإسلامي ، وعدم وجود تفسيرات للمعيار بالإضافة لعدم ملائمة النظام المحاسبي للمصارف السودانية .واخيراً تشكل عدم رغبة المراجعين الخارجيين للمصارف السودانية في تطبيق المعيار نسبة 8% من إجابات المبحوثين .

ويرى الباحث لتفادي هذه الصعوبات أهمية التدريب المستمر على تطبيق المعيار وكذلك أهمية تواصل الهيئة المصدرة للمعيار مع المصارف وبنك السودان والمراجعين الخارجيين للمصارف

لمواصلة الشرح الوافي للمعيار وتفسيراته ، وكذلك لوضع نظام محاسبي نموذجي ، واخيراً أهمية زيادة وعي وفهم وتدريب المراجعين الخارجيين على أهمية تطبيق المعيار ..

جدول رقم (6)

مدى كفاية بيانات التقارير المالية طبقاً لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي لتلبية احتياجات كافة المستخدمين

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	21	%88
لا	3	%12
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (6) إن نسبة 88% من إجابات المبحوثين تؤكد على كفاية بيانات التقارير المالية طبقاً لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي ، بينما نسبة 12% من الإجابات ترى خلاف ذلك وعززت إجابتها بالدراسة الميدانية بالآتي :-

- عدم وجود تفسير كاف لبعض بيانات المعيار
- عدم شمولية المعيار لكافة المشاكل المحاسبية
- عدم مراعاة المعيار لبيانات التقارير المالية الخاصة بالمصارف المتخصصة كالبنك العقاري ، والبنك الزراعي)

ويرى الباحث :إن بيانات التقارير المالية طبقاً لهذا المعيار كافية وتلبي الاحتياجات المشتركة لفئات المستخدمين ، وتساعد هؤلاء المستخدمين في تقويم كفاءة اداء المصارف من حيث كفاءة استخدام مواردها ، وقدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية لكافة متعامليها ، وكذلك تحديد مدى قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها ، بالإضافة لقدرة هذه المصارف على تحقيق الأرباح وفقاً لاحكام الشريعة الإسلامية لمستثمريها ومساهميها .

وكذلك يرى الباحث إن المعيار الإسلامي اعد وفقاً لإطار فكري محاسبي عام ، وقد اخذ هذا المعيار في الاعتبار اختلاف أنواع المصارف وبغض النظر عن أشكالها القانونية مع إشارته إلى

أن متطلبات القوانين والأنظمة التي تعمل في إطارها إذا كانت مخالفة لبعض ما جاء في المعيار يجب الإفصاح عن متطلبات المعيار و أثره على كل عنصر من عناصر القوائم المالية .

ويرى الباحث أيضاً إن من خلال أهداف المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يتم اختيار المعالجات المحاسبية الملائمة للعمليات والأحداث مما يحقق شمولية المعيار الإسلامي لحل كافة المشاكل المحاسبية .

جدول رقم (7)

درجة أهمية البيانات والمعلومات المالية للتقارير المالية الختامية

للمصارف العاملة بالسودان بعد تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
مهمة جداً	22	%92
أهمية متوسطة	2	%8
ذات أهمية قليلة	0	0
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يشير الجدول رقم (7) إلى أن 92% من إجابات المبحوثين أكدت علي درجة أهمية البيانات والمعلومات المالية للتقارير المالية الختامية للمصرف بعد تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي ، في مقابل 8% من إجابات المبحوثين أشارت إلى درجة أهمية متوسطة .

ويرى الباحث أن البيانات والمعلومات المالية للتقارير المالية الختامية للمصارف إذا أعدت وفقاً لما جاء بمعيار العرض والإفصاح الإسلامي تكون ذات درجة كبيرة من الأهمية لمستخدمي التقارير المالية لان المعيار الإسلامي يكفل متطلبات للعرض والإفصاح تحقق احتياجاتهم .

جدول رقم (8)

مدى مساعدة النظام المحاسبي النموذجي الموحد

للمصارف الإسلامية لتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
مساعدة كبيرة	22	%92
مساعدة محدودة	2	%8
لا يؤدي للمساعدة	0	0
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (8) ومن خلال إجابات 92% من المبحوثين أن تصميم نظام محاسبي موحد نموذجي للمصارف الإسلامية سيساعد مساعدة فعالة على التطبيق الكامل لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي ، وفي مقابل ذلك أشارت نسبة 8% من إجابات المبحوثين إلى مساعدة محدودة .

ويرى الباحث أن الهيئة المصدرة لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي قادرة على تصميم هذا النظام المحاسبي المطلوب وبالتنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة ليساعد هذا النظام المحاسبي على حل كافة مشاكل التطبيق ويوحد المعالجات المحاسبية للعمليات والأحداث المالية .

جدول رقم (9)

هل أجريت مقارنة بين التقارير المالية للمصارف العاملة في السودان

للأعوام السابقة واللاحقة لتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	12	%50
لا	12	%50

المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يشير الجدول رقم (9) إلى أن 50% من المبحوثين أجرت مقارنة بين التقارير المالية للمصارف العاملة في السودان للأعوام السابقة واللاحقة لتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي ، وأشارت هذه الفئة رداً علي استفسار الاستبيان عن مزايا التقارير المالية للمصارف السودانية بعد تطبيق المعيار الإسلامي بالآتي :

- أصبحت بها درجة كبيرة من الإفصاح والشفافية ، وتتيح طريقة عرض هذه التقارير معلومات كافية لمستخدميها مما يساعد علي سهولة المقارنة واتخاذ القرارات .
- تظهر دور المصرف الاجتماعي من خلال اهتمامها بمحاسبة المسئولية الاجتماعية ، وأهمية الإفصاح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة .
- تبرز متطلبات النظام المحاسبي المصرفي الإسلامي .
- الاهتمام بالنواحي الشرعية .
- تراعي التطبيق العلمي للمعالجات المحاسبية المرتبطة بصيغ الاستثمار الإسلامي المختلفة .

جدول رقم (10)

مدى الموافقة على الإفصاح عن القوائم المالية

والسياسات المحاسبية للمصارف العاملة بالسودان لفئات المستخدمين أدناه

بيان	موافق بشدة	النسبة المئوية *	موافق	النسبة المئوية *	محايد	النسبة المئوية *	غير موافق	النسبة المئوية
أصحاب حقوق الملكية	22	%92	1	%4	1	%4	0	0
أصحاب حسابات الاستثمار	19	%79	3	%13	2	%8	0	0
أصحاب الحسابات الجارية والادخارية	14	%58	6	%25	1	%4	3	%13

سوق الخرطوم للأوراق المالية	16	%67	4	%17	3	%13	1	%4

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

* النسبة المئوية = إجابة المبحوث × 100%

عدد استمارات المبحوثين المستلمة (24)

يتضح من الجدول رقم (10) تفاوت موافقة المبحوثين على إفصاح القوائم المالية والسياسات المحاسبية للمستخدمين الأساسيين للقوائم المالية .

فنسبة 92% توافق بشدة علي الإفصاح المطلوب لاصحاب حقوق الملكية في مقابل نسبة 79% ، 58% ، 67% لاصحاب حسابات الاستثمار ، ولاصحاب الحسابات الجارية والادخارية ، ولسوق الخرطوم للأوراق المالية على التوالي ...

ويرى الباحث ومن خلال تفاوت الإجابات إن متوسط نسبة إجابات الموافقين بشدة والموافقين على الإفصاح للمستخدمين الأساسيين تمثل 88% وهي نسبة تؤكد أهمية الإفصاح لهؤلاء المستخدمين لاتخاذ القرارات ، لان الإفصاح المطلوب لاصحاب حقوق الملكية يمثل أهمية قصوى لهم لمعرفة مؤشرات أداء المصرف ومدى كفاءة إدارته وتطور أرباحه ، كما أن هناك أهمية قصوى أيضا لاصحاب حسابات الاستثمار لتحديد مؤشرات أرباح ودائعه وتطور هذه الأرباح ومقارنتها بأرباح ودائع المصارف الأخرى .

كما يرى الباحث أهمية قصوى للإفصاح لسوق الخرطوم للأوراق المالية لما يترتب عليه من تأثير إيجابي علي أسعار اسهم المصرف ، وفي مقابل ذلك لا توجد أهمية للإفصاح لاصحاب الحسابات الجارية والادخارية فعلاقتهم مع المصرف مبنية فقط على حاجتهم لخدمة مصرفية متميزة ولا يهتمون كثيراً بإفصاح القوائم المالية للمصارف .

جدول رقم (11)

كيفية طريقة عرض بيانات ومعلومات التقارير المالية

للمصرف بعد تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
مختصرة وميسرة	4	%16
مختصرة وميسرة وكافية	16	%68
بها تفاصيل كثيرة	4	%16
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يوضح الجدول رقم (11) إن طريقة عرض بيانات ومعلومات التقارير المالية للمصرف بعد تطبيق المعيار الإسلامي مختصرة وميسرة وكافية من خلال إجابات المبحوثين التي بلغت نسبتها 68% ، ومختصرة وميسرة بنسبة إجابات بلغت 16% ، بينما ترى 16% من فئة المبحوثين إن طريقة العرض بها تفاصيل كثيرة .

ويرى الباحث إن طريقة عرض البيانات ومعلومات التقارير المالية بعد تطبيق المعيار الإسلامي مختصرة وكافية وتتيح استيعاب وفهم كاف لمستخدمي التقارير المالية وتوفر معلومات مفيدة تمكن من اتخاذ القرارات .

جدول رقم (12)

صعوبات تكييف النظام المحاسبي للمصرف

بما يوافق متطلبات معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
صعوبات كبيرة	4	%17
صعوبات محدودة	8	%33
لا توجد صعوبات	12	%50
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يتضح من الجدول رقم (12) إن 50% من فئة المبحوثين ترى عدم وجود صعوبات لتكييف النظام المحاسبي للمصرف وفقاً لمتطلبات معيار العرض والإفصاح الإسلامي ، بينما يرى 33% من المبحوثين وجود صعوبات محدودة ، واخيراً 17% من المبحوثين يرون وجود صعوبات كبيرة .

ويرى الباحث أهمية وجود النظام المحاسبي النموذجي الموحد للمصارف الإسلامية وفقاً لمتطلبات معيار العرض والإفصاح الإسلامي لمعالجة مشاكل التطبيق ولتوحيد المعالجات المحاسبية.

جدول رقم (13)

مدى تعبير نتائج التقارير المالية للمصرف

بصدق عن واقع الممارسة المحاسبية بعد تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	23	%96
لا	1	%4
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يشير الجدول رقم (13) إلى أن 96% من إجابات المبحوثين تؤيد انه بعد تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي أصبحت نتائج التقارير المالية لمصرفها تعبر بصدق عن واقع الممارسة المحاسبية ، بينما ترى 4% فقط من الإجابات عكس ذلك .

ويرى الباحث أهمية أن تعبر نتائج التقارير المالية بصدق عن واقع الممارسة المحاسبية وذلك للعمليات والأحداث والوقائع المالية مع الموضوعية والحيادية وسلامة القياس المحاسبي ، مما يؤيد ثقة مستخدمي التقارير المالية لاستفادتهم من المعلومات المفيدة التي تعبر بصدق عن الممارسة المحاسبية .

جدول رقم (14)

مدى توقيت نشر التقارير المالية الختامية

للمصارف العاملة بالسودان بفترة بعد قفل الحسابات الختامية

بيان	المجموع	النسبة المئوية
شهر	2	%8
شهران	5	%21
ثلاثة اشهر	12	%50
اكثر	5	%21
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يوضح الجدول رقم (14) توقيت نشر التقارير المالية للمصارف العاملة في السودان بفترة بعد قفل الحسابات الختامية .

أفادت نسبة 50% من إجابات المبحوثين إن نشر التقارير المالية الختامية لمصارفهم يتم بعد ثلاثة اشهر من قفل الحسابات الختامية ، و أفاد 21% من المبحوثين إن النشر يتم بعد اكثر من ثلاثة اشهر ، و 21% ، 8% يتم النشر بعد شهرين ، شهر ، على التوالي .

ويرى الباحث ومن خلال مدلولات الإجابات المذكورة تأخر نشر التقارير المالية للمصارف العاملة في السودان بعد قفل الحسابات الختامية مما يفقد معلوماتها خاصية الملائمة

وذلك لتقديمها للمستخدمين بعد فترة طويلة من وقوع الأحداث المالية ويفقد قيمتها ويؤثر على قراراتهم الخاصة بتكوين تنبؤات عن نتائج الأحداث الحاضرة والمستقبلية أو تأكيد وتصحيح التوقعات السابقة .

جدول رقم (15)

هل تعتقد إن المراجعين الخارجين للمصارف العاملة في السودان يقومون بدورهم من اجل تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي بصورة صحيحة

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	15	%63
لا	9	%37
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يتضح من الجدول رقم (15)ووفقاً لإجابات المبحوثين إن 63% منهم يعتقدون إن المراجعين الخارجيين يلعبون أدواراً كبيرة في تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي بصورة صحيحة ، بينما لا يرى 37% من المبحوثين ذلك .

ويرى الباحث أهمية دور المراجع الخارجي للمصارف في تطبيق المعيار باعتبارهم طرفاً محايداً بين إدارة البنك والمساهمين ومستخدمي التقارير المالية وذلك لتوفير المعلومات المالية السليمة والموثوق بها لمستخدميها .

ولتحقيق الأدوار المطلوبة من المراجعين لا بد من تدريبهم ورفع مهاراتهم مع زيادة وعيهم وإدراكهم بأهمية تطبيق متطلبات المعيار بكفاءة .

جدول رقم (16)

هل تتيح درجات العرض والإفصاح للتقارير المالية

للمصارف العاملة في السودان المقارنة بسهولة ويسر ؟

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	21	%88
لا	3	%12
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (16) إن 88% من إجابات المبحوثين أفادت بان درجات العرض والإفصاح للتقارير المالية للمصارف السودانية تتيح المقارنة بينهما بسهولة ويسر ، بينما لا يرى 12% من المبحوثين ذلك .

ويرى الباحث أهمية أن تكون درجات العرض والإفصاح للتقارير المالية للمصارف وافية وذات شفافية ومصداقية وتعبر عن واقع الممارسة المحاسبية لتمكين مستخدمي التقارير المالية من تقويم كفاءة أداء المصارف تلبية لاحتياجاتهم لاتخاذ القرارات عند المقارنة بين المصارف المختلفة .

جدول رقم (17)

هل نجح معيار العرض والإفصاح الإسلامي في معالجة مشاكل التطبيقات

والمعالجات المحاسبية التي كانت قبل تطبيقه ؟

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	18	%75
لا	6	%25
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

من خلال الجدول رقم (17) يتضح إن 75% من إجابات المبحوثين تشير إلى أن معيار العرض والإفصاح الإسلامي نجح في معالجات مشاكل التطبيقات والمعالجات المحاسبية للتقارير المالية بالمصارف التي كانت سائدة ، بينما يرى 25% عكس ذلك .

ويرى الباحث إن المعيار المشار إليه قد نجح في معالجة مشاكل التطبيقات والمعالجات المحاسبية من خلال :

- تحديد وتوحيد المعالجات المحاسبية لكافة العمليات والأحداث المالية بما يتوافق وطبيعة وخاصية المصارف الإسلامية .
- تحديد أهداف ومتطلبات النظام المحاسبي المصرفي الإسلامي .
- التركيز على متطلبات عرض وإفصاح تتماشى ومتطلبات مستخدمي التقارير المالية بالمصارف .
- تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذات العلاقة بالمصرف الإسلامي .
- وضع حدود للتقدير الشخصي لمعدي التقارير المالية للمصارف مع تنظيم طريقة للوصول إليه .

جدول رقم (18)

هل تعتقد أن تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي يتناسب وطبيعة وخصائص المصارف العاملة في السودان ؟

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	19	%79
لا	5	%21
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يتضح من الجدول رقم (18) إن 79% من إجابات المبحوثين أكدت تناسب تطبيق المعيار الإسلامي مع طبيعة وخصائص مصرفها بينما يرى 21% من المبحوثين خلاف ذلك .

ويرى الباحث إن المعيار الإسلامي من خلال إطاره الفكري المحاسبي يتناسب وطبيعة وخصائص المصارف العاملة في السودان .

جدول رقم (19)

هل يتم الإفصاح عن البنود الأساسية التالية

بالتقارير المالية الختامية المنشورة للمصارف العاملة في السودان

بيان	نعم	النسبة المئوية *	لا	النسبة المئوية *
الكسب أو الصرف المخالف للشريعة	18	%75	6	%25
تركيز مخاطر موجودات المصرف	9	%38	15	%63
توزيع الموجودات	10	%42	14	%58
الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد المركز المالي	7	%29	17	%71
تغير السياسات المحاسبية للمصرف	8	%33	16	%67
القيود الإشرافية الاستثنائية	20	%83	4	%17
العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة	11	%46	13	%54

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

* النسبة المئوية = إجابة المبحوثين / عدد استمارات المبحوثين المستلمة (24) × 100%

توضح النسب الواردة في الجدول رقم (19) إجابات المبحوثين على مدى الإفصاح عن البنود الأسلسية المذكورة ببيان الجدول أعلاه وفقاً لمعيار العرض والإفصاح الإسلامي وذلك بالتقارير المالية الختامية المنشورة للمصارف السودانية .

وبالنظر لمدلولات الأرقام يتضح ضعف الالتزام بالإفصاح عن بنود الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد المركز المالي إذ تبلغ إجابة الإفصاح عنها 29% ، وتغير السياسات المحاسبية للمصرف ونسبة الإفصاح عنها 33% ، و(38% ، 42% ، 46% ، 75%) لكل من بنود تركيز مخاطر موجودات المصرف ، وتوزيع موجودات المصرف ، والعمليات مع الأطراف ذوي العلاقة ، والكسب أو الصرف المخالف للشريعة علي التوالي ..

ويرى الباحث ومن خلال الممارسة العملية وخلافاً لإجابات المبحوثين إن المصارف العاملة في السودان ومنذ تطبيق المعيار الإسلامي لا تفصح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة كما يتبين من تقاريرها الختامية للفترة 1998 – 2001 ، كما لا تفصح عن القيود الإشرافية التي يفرضها بنك السودان ومدى تأثير ذلك علي نشاط المصرف .

كما يلاحظ الباحث إن بعض المصارف السودانية والتي تفصح عن الكسب أو الصرف المخالف للشريعة لا تفصح عنهما طبقاً للمعيار من نواحي إظهار مبالغ الكسب أو الصرف وبيان التصرف في هذه المبالغ ...

جدول رقم (20)

دور هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف

والمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين لتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
إصدار المعيار وتسويقه	5	%21
التدريب	8	%33
حل صعوبات التطبيق	1	%4
متابعة تطبيق المعيار	0	%0
اكثر من دور	10	%42

المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يتضح من الجدول رقم (20) أن 42% من المبحوثين يرون أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين تقوم بأكثر من دور لتطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي ، بينما يرى 33% من المبحوثين أن الهيئة أسهمت في التدريب علي تطبيق المعيار ، ويرى 21% من المبحوثين أن الهيئة قامت فقط بإصدار المعيار وتسويقه ، بينما يرى 4% فقط من المبحوثين أن الهيئة المذكورة ساهمت في حل صعوبات التطبيق .

ويرى الباحث أهمية الدور المستمر لهيئة المحاسبة والمراجعة في تطبيق المعيار الإسلامي وذلك من خلال التطوير المستمر للمعيار ، ومعالجتها لمشاكل التطبيق ، وتلبية الاحتياجات المستمرة للمستخدمين .

جدول رقم (21)

مدى مساعدة معيار العرض والإفصاح الإسلامي

علي تحسن نوعية المعلومات وكفاءة أداء المصرف

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	21	%88
لا	3	%12
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (21) إن 88% من إجابات المبحوثين تفيد بأن معيار العرض والإفصاح الإسلامي يساعد علي تحسن نوعية المعلومات المالية وتؤدي إلى رفع كفاءة أداء المصرف ، وفي المقابل يرى 12% من المبحوثين خلاف ذلك .

ويرى الباحث إن المعيار الإسلامي ومن خلال تحديده لطرق العرض والأفصاح مع التركيز علي مبادئ الشفافية والإفصاح الكامل ، وأهمية إظهار المعلومات المالية المفيدة بالتقارير المالية للمصرف ، يؤدي إلى تحسن نوعية المعلومات المالية وتحقيق قدرة مستخدمي هذه المعلومات علي تحديد كفاءة أداء المصرف .

جدول رقم (22)

مدى مساعدة بيانات التقارير المالية للمصرف

على تقويم الأداء بعد تطبيق معيار العرض والإفصاح الإسلامي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	22	%92
لا	2	%8
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يتضح من الجدول رقم (22) إن 92% من إجابات المبحوثين ترى إن معيار العرض والإفصاح الإسلامي يساعد على تقويم الأداء للمصرف في مقابل 8% من الإجابات التي ترى عدم المساعدة .

ويرى الباحث إن التطبيق السليم للمعيار يرفع من كفاءة الأداء للمصرف من خلال تنظيم الممارسات المحاسبية وعدم خضوع السياسات المحاسبية الموضوعة للمصرف للأهواء الشخصية ، ويعمل علي حماية كافة الأطراف المتعاملة مع المصرف من خلال المعلومات المالية والمتاحة لهم عبر طرق العرض والإفصاح .

جدول رقم (23)

هل يقوم المصرف بتطبيق سياسة التنضيض الحكمي

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	5	%21
لا	19	%79

المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (23) ومن خلال إجابات المبحوثين إن 79% من هذه الإجابات أفادت بعدم قيام مصارفها بتطبيق سياسة التنضيض الحكمي بينما إفادات 21% من الإجابات بقيام مصارفها بتطبيق هذه السياسة .

ويرى الباحث أن هذه السياسة والتي يتم تطبيقها بالمصارف اختيارياً تعني إعادة تقدير أو تقييم لموجودات المصرف خاصة الاستثمارات ويتطلب اختيار تطبيقها الالتزام بما جاء بموجهات بيان المحاسبة المالية رقم (2) الصادر من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والخاص بمفاهيم المحاسبة المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية .

جدول رقم (24)

مدى تأثير سياسة التنضيض الحكمي في زيادة كفاءة المصرف

بيان	المجموع	النسبة المئوية
نعم	2	%8
لا	2	%8
ممتنع	20	%84
المجمـوع	24	%100

إعداد الباحث : من واقع الدراسة الميدانية ، 2003 .

يلاحظ من الجدول رقم (24) إن نسبة 84% من المبحوثين امتنعت عن الإجابة حول مدى تأثير سياسة التنضيض الحكمي في زيادة كفاءة أداء المصرف ، وبلغت نسبة الإجابات التي

تؤيد تأثير السياسة المشار إليها 8% ، أما 8% من المبحوثين ترى عدم تأثير هذه السياسة في زيادة كفاءة المصرف .

يرى الباحث إن هذه السياسة تؤثر إيجابياً في رفع كفاءة المصارف عن طريق توفير مزيد من المعلومات التي تعكس القيم الجارية لموجودات المصرف من خلال قوائم إضافية تكون بجانب قوائم التكلفة التاريخية . وهذه المعالجة تظهر موقف المصرف الحقيقي مما يزيد الثقة به وبالتالي زيادة كفاءته .

2/3/3/2/3 اختبار صحة الفروض :

أ- اختبار الفرضية الأولى :

لاختبار صحة الفرضية الأولى تم صياغة (5) أسئلة باستمارة الاستبيان تشمل السؤال رقم (5) ، (6) ، (7) ، (8) ، (9) .

وتختبر هذه الفرضية العلاقة الطردية بين معيار العرض والإفصاح وقدره مستخدم القوائم المالية في اتخاذ القرارات الخاصة بتوظيف أمواله .

وبالرجوع للجداول الخاصة بإجابات المبحوثين علي أسئلة الفرضية المذكورة حسب ترتيبها بالاستبيان والتي تبلغ نسبة الإثبات بها 88% ، 92% ، 92% ، 88% (باعتبارها متوسط نسبة إجابة الموافقين بشدة) .

ويتضح من نسب الإثبات السابقة تأكيد صحة الفرضية الأولى من خلال المسح الميداني والتي توضح وجود علاقة طردية بين معيار العرض والإفصاح وقدره مستخدم القوائم المالية في اتخاذ القرارات الخاصة بتوظيف أمواله .

و بالملاحق الرسوم البيانية المرتبطة باختبار صحة الفرضية الأولى .

ب- اختبار الفرضية الثانية :

تم صياغة 6 أسئلة باستمارة الاستبيان لاختبار صحة هذه الفرضية وهي السؤال رقم (10) ، (11) ، (12) ، (13) ، (14) ، (15) والتي تنص علي الآتي :

(يؤدي تطبيق معيار العرض والإفصاح إلى سهولة المقارنة بين المصارف المختلفة وتحديد قياس أدائها) .

وبتحليل جداول إجابات المبحوثين علي أسئلة الفرضية الثانية يلاحظ أن نسبة إثبات صحة الفرضية كانت علي النحو التالي : 84% ، 50% ، 96% ، 29% ، 63% ، 88% علي التوالي وبمتوسط 68% .

ويرى الباحث أن الإجابات السابقة أثبتت صحة الفرضية الثانية مع إيضاحات الرسوم البيانية بالملاحق .

جـ- اختبار الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة السلبية علي الآتي (لا يتيح معيار العرض والإفصاح معلومات كافية وبينة لمستخدمي التقارير المالية) .

ولاختبار هذه الفرضية تم توجيه (4) أسئلة باستمارة الاستبيان هي (16 ، 17، 18، 19) فكانت إجابات المبحوثين النافية لهذه الفرضية السالبة علي النحو التالي: 75%، 79%، 42% (متوسط الإفصاح عن البنود الأساسية بالتقارير المالية الختامية) ، 100% .

وهذه الإجابات تؤكد إتاحة معيار العرض والإفصاح لمعلومات كافية وبينة لمستخدمي التقارير المالية مما ينفي هذه الفرضية السالبة .

و الرسوم البيانية الخاصة بالاختبار بالملاحق .

د- اختبار الفرضية الرابعة :

لاختبار صحة الفرضية الرابعة تم صياغة (4) أسئلة باستمارة الاستبيان تشمل السؤال (20 ، 21 ، 22 ، 23) .

وتختبر هذه الفرضية علاقة تطبيق معيار العرض والإفصاح بزيادة كفاءة الأداء بالمصارف .

وطبقاً لإجابات المبحوثين الواردة علي أسئلة الاستبيان بلغت نسبة متوسط إثبات صحة الفرض حسب الإجابات المؤيدة 63% للإجابات المؤيدة والتي بلغت علي النحو التالي (88% ، 92% ، 8%) مما يؤكد صحة الفرضية الرابعة .

والرسوم البيانية الخاصة بهذه الفرضية بالملاحق .